وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠٠٦/١١/٣٠ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١/١٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٧٩٧٣٣١ ج (فقط سبعمائة وسبعة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وواحد وثلاثون جنيهًا لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٧٨٩٨٩٢ج (فقط سبعمائة وتسعة وثمانون ألفًا وثمانمائة واثنان وتسعون جنيهًا لاغير) بفائض قدره ٧٤٣٩ ج (فقط سبعة آلاف وأربعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٧/١/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد